



جمهوريّة مصر العَرَبِيَّةُ

الجهاز المركزي للمحاسبات

ادارة مراقبة حسابات المطاحن والمصانع
١٩ ش الجمهورية - عابدين - القاهرة

السيد المهندس / الرئيس التنفيذي
الشركة العامة للصومام والتخزين

تحية طيبة وبعد

نشرف بأن نرفق لسيادتكم تقرير عن الفحص المحدود للقواعد المالية الدورية

للشركة في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٣.

برجاء التفضل بالإهاطة والتنبيه باتخاذ اللازم والإفاده .

وتفضلو بقبول فائق الاحترام ،،

محمد

٢٠٢٣/١١/٨٧ تحريراً في

محمد

الوكيل الأول
مدير الإدارة
عمرو مختار السيد
(محاسب / عمرو مختار السيد)



تقرير عن الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية

للشركة العامة للصومام والتخزين في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٣

السادة / أعضاء مجلس إدارة الشركة العامة للصومام والتخزين (شركة مساهمة مصرية):

قمنا بأعمال الفحص المحدود للقوائم المالية المرفقة للشركة العامة للصومام والتخزين "ش.م.م" خاضعه لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بشأن شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة وشركات الشخص الواحد ولائحته التنفيذية وتعديلاته ، والتمثلة في قائمه المركز المالي في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٣ وكذا قوائم الدخل والدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية عن الثلاثة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ، وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى .

وإدارة الشركة هي المسئولة عن إعداد القوائم المالية الدورية هذه والعرض العادل الواضح لها وفي إطار معايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانيين واللوائح المصرية ذات العلاقة .

وتحصر مسؤوليتنا في إبداء استنتاج على هذه القوائم المالية الدورية في ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص المحدود

قمنا بفحصنا المحدود طبقاً لمعايير المراجعة المصرية لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) "الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية للمنشأة والمؤدى بمعرفه مراقب حساباتها" ويشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية عمل استفسارات بصورة أساسية من أشخاص مسؤولين عن الأمور المالية والمحاسبية وتطبيق إجراءات تحليلية وغيرها من إجراءات الفحص المحدود ويقل الفحص المحدود جوهرياً في نطاقه عن عمليه مراجعته تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية ، وبالتالي لا يمكننا الحصول على تأكيد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التي قد يتم اكتشافها في عمليه مراجعته وعليه فنحن لا نبدى رأي مراجعته على هذه القوائم المالية .

أساس الاستنتاج المتحفظ :

في ضوء المعلومات التي حصلنا عليها من الإدارة:-

- تم إعداد القوائم المالية في ٣٠/٩/٢٢٢٠ طبقاً للأرصدة الافتتاحية الظاهرة بالقوائم المالية في ٣٠/٦/٢٠٢٢ الغير المعتمدة من الجمعية العامة للشركة لعدم انعقادها حتى تاريخ اعداد المركز المالي.
- بلغ رصيد الأصول الثابتة في ٣٠/٩/٢٢٢٠ نحو ١٥٥ مليون جنيه (بعد خصم مجمع اهلاكه نحو ٤٦٣ مليون جنيه) وقد تم إثبات الأرصدة دفترياً ، وتم حساب أهلاك الأصول الثابتة وفقاً لمعدلات الإهلاك المحسوبة في الأعوام السابقة بنحو ٦,٢٣١ مليون جنيه بواسطة برنامج الحاسوب الآلى المعد بمعرفة الشركة دون اعتماده من السلطة المختصة .

تضمنت حسابات الهيئة العامة للسلع التموينية (عملاء ومواردين) ما يلى:

- عدم إجراء المطابقات اللازمة مع الهيئة العامة للسلع التموينية عن أرصدقها الظاهرة بحساب العملاء والموردين في ٣٠/٩/٢٢٢٠ وبالنسبة نحو ١٢٧٤ مليون جنيه مديناً ، نحو ١٢٨٥ مليون جنيه دائناً والمتضمن قيمة العجز الخاص بالاقماح المحلية موسم ٢٠١٦ بنحو ٢٠١,١٨٤ مليون جنيه وتتجدر الاشارة إلى أن آخر مطابقات مالية تم إجراؤها مع الهيئة العامة للسلع التموينية عن معاملات القمح المستورد عن العام المالي المنتهي في ٣٠/٦/٢٠١٥ هذا ولم يتم تسوية الفروق الناتجة عن المطابقات السابقة والبالغ قيمتها نحو ٤٤ مليون جنيه حتى تاريخه ، وكذا مبلغ ٦٦ مليون جنيه قيمة القسط المستحق

عن تنفيذ الحكم في الدعوى رقم ٢٥٦٠ لسنة ٥ ق لصالح الهيئة والذى لم يسدد حتى تاريخه وفقاً للاتفاق الذى تم مع الهيئة والذى تم اعتماده من معالى وزير التموين بتاريخ ٢٠١٨/١١/١٧ .

- نحو ٤٩٠,٣ مليون جنيه رصيد مدين لموردى الاقماح المحلية موسم ٢٠١٦ بقطاعى القاهرة ، والاسكندرية ، وحتى تاريخه لم يتم الانتهاء من التحقيقات عن طريق نيابة الأموال العامة .

- اظهر البيان المقدم لنا بمعرفة الشركة عن موقف عجز الاقماح المحلية موسم ٢٠١٦ عن كميات عجز بلغت حوالي ٤٦٧,٧١٤ الف طن قمح بقيمة اجمالية ١٦٩٥,٩ مليون جنيه لم تقم الشركة بأجراء المطابقات اللازمة بشأنها بالرغم من تكليف الشركة العامة للصومام والتخزين باجراء المطابقة اللازمة مع الهيئة العامة للسلع التموينية وفقاً لمذكرة المستشار القانونى للهيئة فى ديسمبر ٢٠٢٢ وتأشيره معالى وزير التموين بتاريخ ٢٠٢٢/١٢/٧ .

- تم موافاتنا من الادارة القانونية بالشركة بموقف من التحقيقات الجارية بنيابة الاموال العامة وجهاز الكسب غير المشروع والقضايا محل النزاع والخاصة بعجز الاقماح المحلية موسم ٢٠١٦ وقد تبين بشأنها ما يلى :
▪ عدد (٧) قضايا صدر بشأنها احكام تبلغ قيمة المطالبات الخاصة بها نحو ٢٧٠,٦٣٧ مليون جنيه والحكم بشأنها بالسجن والسجن المشدد لسنوات تراوحت بين عشرة الى خمسة وعشرون عام ورد قيمة العجز ، وتقدم بشأنها طلبات للصالح ولم يتم البت فى الطلب .

▪ عدد (٨) قضايا تبلغ قيمة المطالبات الخاصة بهم نحو ٣٤٠,٢١٩ مليون جنيه والحكم بشأنها بالسجن والسجن المشدد لسنوات تراوحت بين عشرة الى خمسة وعشرون عام ورد قيمة العجز .
▪ موقع شونة التبين تم سداد قيمة العجز فى مايو ٢٠٢٣ . على اساس سعر ٣٦٠٠ جنيه للطن وتم حفظ القضية رقم ٨٥١ لسنة ٢٠١٧ كلی جنوب القاهرة .

- موقع صومعة رام صدر حكم بالبراءة فى القضية رقم ١٧٦٤٨ لسنة ٢٠١٨ عن كميات الاقماح المخلوطة وقدرها ١٧,٨٧٦ الف طن قمح .

▪ نحو ٥,٤٩٠ مليون جنيه دائنا باسم بصومعة الفجر - شركة التيسير قيمة كمية ١٦٢٥ طن من الاقماح المحلية متحفظ عليها من مباحث التموين منذ عام ٢٠١٥ حتى تاريخه وذلك بلغت تكلفتها نحو ٥,٦٧٣ مليون جنيه ومقام بشأنها دعوى قضائية ضد الشركة برقم ١٢٢٥ لسنة ٢٠١٩ مدنى شمال القاهرة وما زالت متداولة بالخبراء .

▪ نحو ٣٩ ألف جنيه قيمة المستحق لموردى الاذرة المحلية (مطحن العهد الجديد) موسم ٢٠١١ وما زالت محل نزاع قضائى متداول .

تضمن حساب الموردين ما يلى :

- نحو ١٢,٣ مليون جنيه قيمة مبالغ معلاة بالخطأ عن تعاملات خاصة بالأصول الثابتة وصحتها (مشروعات تحت التنفيذ) ومثال ذلك (الزهراء للمقاولات ، الهندسية للصناعات ، شركة مصاعد أوتيس ... الخ) .

- نحو ٨٠,١٢٦ مليون جنيه قيمة ارصدة مستحقة لموردى النقل (مطاحن - نقل برى - خاصة - جمعيات) لم يتم إجراء المطابقات عن أرصدقهم فى ٢٠٢٣/٩/٣٠ ، منها نحو ٥٦٠,٣ مليون جنيه باسم / الهيئة العامة للسلع التموينية (عجوزات) يمثل قيمة عجوزات تم خصمها من شركات وجمعيات وموردى النقل وتعليقها لحساب الهيئة المذكورة .

- تضمنت الارصدة الدائنة الأخرى نحو ١٧,٤٤٠ مليون جنيه تحت مسمى " كسب الوقت " وقد تبين استمرار الشركة فى إثبات عوائد كسب الوقت بحساب الأرصدة الدائنة الأخرى بدلاً من الإيرادات بالمخالفة لكل من معايير المحاسبة والمراجعة المصرية ، والمادتين رقمًا ١ ، ٤ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٥٩

لسنة ١٩٦٢ الخاص بعوائد كسب الوقت بأن تمنح موائد كسب الوقت لمتعهد التفريغ (إيرادات للشركة) وقد بلغ ما تم صرفه خلال الفترة نحو ٣,١٢٩ مليون جنيه من أموال الشركة لعاملين عن كسب الوقت في صورة مكافأة ميزانية والمناسبات ومكافأة معاش، والمساهمة في التأمين التكميلي لعاملين.

الاستنتاج المتحفظ :

وفيما عدا تأثير الفقرات السابقة وفي ضوء فحصنا المحدود لم يتم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية الدورية المرفقة لا تعبر بعدلة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالى للشركة العامة للصومام والتخزين "شركة مساهمة مصرية" فى ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٣ وعن أدائها المالى وتدفقاتها النقدية عن الثلاثة أشهر المنتهية فى ذلك التاريخ طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٣٠) الخاص بإعداد القوائم المالية الدورية.

مع عدم اعتبار ذلك تحفظاً نشير إلى :

- عدم إخلاء مسؤولية رئيس وأعضاء مجلس الادارة السابق لحين إنتهاء نيابة الاموال العامة من التحقيقات بشأن فساد القمح المحلي موسم ٢٠١٦ وذلك ضمن قرارات الجمعية العامة للشركة بتاريخ ٢٠١٦/١٢/١٠ ، كما لم يتم إبراء ذمة ومسئوليية رئيس وأعضاء مجلس الادارة السابق لحين الانتهاء من التحقيقات وما سوف تسفر عنه من نتائج.

- لازالت الأصول الثابتة تتضمن نحو ١٠,٥ ألف جنيه تمثل القيمة الدفترية لأراضي التي تشغله الشركة بميدان رمسيس - محافظة القاهرة والتي قامت الشركة بالإخلاء الطاريء لها وتسليمها إلى الجهات المختصة لتنفيذ أعمال تطوير وتجديف منطقة ميدان رمسيس بوسط القاهرة.

- مازالت الشركة لم تحصل على التعويض عن مساحة ٩٠٨٦٠ م٢ (وفقاً لآخر رفع مساحي) والتي مازالت مدرجة بسجل الأصول الثابتة للشركة (ارض مجمع السلام) والمنزوع ملكيتها للمنفعة العامة من ارض مجمع السلام بالعامرة لإنشاء كوبري الطريق الدولي الساحلى ، وقد صدر حكم لصالح الشركة بأحقيتها في مبلغ ٣٨ مليون جنيه ولم ينفذ حتى تاريخه.

- لم تحصل الشركة على أية تعويضات عن مساحة ٦٨٩,٥ م٢ المنزوع ملكيتها نتيجة تعديل خط التنظيم بشونتى المريوطية ومنطقة السببية والمروف ب شأنهما الدعوتين رقمًا ٣٥٢٠٦ لسنة ٥٩ ق إدارى مجلس الدولة ضد محافظة الجيزة ، ورقم ٢٥٨٥٢ ق استئناف شمال ضد محافظة القاهرة وصدر عنها حكم نهائي في ٢٠١٨/١٢/٢٦ لصالح الشركة بالتعويض عن هدم المبنى المملوك لها وقد تم نقض الحكم وأعيدت لمحكمة الاستئناف ولم يحدد لها جلسة حتى تاريخه .

- مازالت مصلحة الجمارك المصرية لم تلتزم بالإخلاء مخازن البيوع الجمركية رغم إنتهاء مدة عقد الاتفاق باستغلال مساحات تخزينية بديلة بغرفة في ٢٠٠٥/١٢/١٧ ولم يتضمن عقد الاتفاق المذكور النص على مقابل لاستغلال مخزن البيوع بالسببية في حالة عدم الإخلاء وذلك منذ ٢٠٠٦/٤/١ وحتى تاريخه وقد بلغ قيمة المستحق على مصلحة الجمارك في ٢٠٢٢/٦/٣٠ نحو ٦٨ ألف جنيه، وقد اقامت الشركة الدعوى رقم ٦٩٤٨ لسنة ٢٠١٤ مدنى شمال بجلسة ٢٠١٩/٥/٢٧ حكم لصالح الشركة بالغاء حكم اول درجة والقضاء مجدداً باختصاص محكمة شمال القاهرة وما زالت متداولة.

- عدم الانتهاء من إجراءات نقل ملكية صومعة دمياط (الخرسانية) (ملك هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة والتي تم تسليمها للشركة في ١٩٨٧/٢/١ لإدارتها وتشغيلها تنفيذاً للقرار الوزاري المشترك رقم (١١) لسنة ١٩٨٧ بالرغم من صدور قرار وزير الاستثمار رقم (٥) لسنة ٢٠١١ في ٢٠١١/١٧ بتشكيل لجنة لدراسة أوجه الخلاف ، وعرض نتائج أعمالها على الأمانة الفنية للجنة فض المنازعات خلال شهر على الأكثر وهو الامر الذي لم يتم بعد حتى تاريخه .

- مازالت لم يتم تحديد قواعد للمعاملة المالية لمشروع إنشاء وتوريد وتركيب الصومعتين المعدنيتين بدمياط سعة ٧٠ ألف طن . والعمرية بالإسكندرية سعة ٦٠ ألف طن منذ عام ٢٠١٤ (منحة لا ترد من دولة الامارات المتحدة العربية لجمهورية مصر العربية لتمويل المشروعات التنموية) على أن ينعكس الأثر المالي بحق اتفاق الشركه القابضة للصومعه والتخزين هذا بخلاف ما تم استقطاعه من أراضي الشركه بمجمع السلام بالعامريه لإنشاء تلك الصومعه منذ عام ٢٠١٤ الواقع ٢٥٠٠ ولم يتم تحديد موقف تلك المساحة والمعالجة المحاسبية المترتبه على ذلك مازالت ضمن أصول الشركه – بند الأرضي.
- تضمنت الأصول الثابتة بمنطقة سفاجا نحو ٢٥,٢ مليون جنيه قيمة التكاليف الاستثمارية لمشروعات اقامتها الشركه ولم يتم الاستفاده منها وتشغيلها لتحقيق عوائد وذلك بسبب مخالفه النشاط أو عدم استيفاء بعض الاشتراطات الازمة لاعمال التشغيل ومنها مايلي :-

 - نحو ٢١,٩ مليون جنيه تمثل التكاليف الاستثمارية لانشاء المنطقة الجمركية الجديدة بسفاجا والبالغ مساحتها نحو ٣٠٦٩م² والتي تم تعليتها لحساب الأصول بتاريخ ٢٠٢١/١١/٣٠ ، وقد صدر قرار رئيس مصلحة الجمارك رقم (١٧٥) لسنة ٢٠٢١ بتاريخ ٢٠٢١/٨/٢٥ باعتبار المساحة المذكورة دائرة جمركية وحتى تاريخه لم يتم تشغيلها حيث انها تمثل راس مال عاطل لمدة حوالي اكثر من ٢٠ شهر ويتصل بما سبق تم التنسيق بتاريخ ٢٠٢٣/٨/١٣ بين الهيئة العامة لموانئ البحر الاحمر والشركة بشأن الربط الالكتروني وتشغيل المستودع الجمركي مقابل حصول الهيئة العامة لموانئ البحر الاحمر على نسبة من الابعاد العام للمستودع تورد بشكل شهري ، وعلى الشركة الحصول على الموافقات الامنية والجماركية الازمة لتشغيل المستودع .
 - نحو ٣,٢٥٣ مليون جنيه تمثل التكاليف الاستثمارية لانشاء عدد ١٨ محل لعمل مركز تجاري على سور العمارتين الملحقين بصومعه سفاجا بجوار ميناء سفاجا البحري والتي تم تعليتها لحساب الأصول بتاريخ ٢٠٢٠/٣/٣١ بموجب محضر اسلام بتاريخ ٢٠٢٠/٢/١٨ بمعرفة اللجنة المشكلة لهذا الغرض .
 - لم يتم الانتهاء من تسجيل ونقل ملكية المقر الإداري الجديد منطقة بور سعيد تبلغ مساحته الإجمالية نحو ٢٦٠ متر مربع - تم إضافة القيمة لحساب الأصول الثابتة – مباني وإنشاءات بمبلغ ٣,٣٥٠ مليون جنيه وذلك في شهر مايو ٢٠٢٢ .
 - تم استلام ارض جراح الحضره والبالغ مساحتها حوالي ١٦٣٢م² بتاريخ ٢٠٢٣/٤/١٣ من المستأجر شركة موبدن موتورر للتوزيع بموجب الحكم الصادر ضده بالدعوى رقم ٢٢٦٢ لسنة ٢٠١٩ مساكن كلى بالإسكندرية ولم نفاد بالإجراءات التي اتخذتها الشركة لاستغلال تلك الأرض .
 - مازالت الأصول الثابتة للشركة تتضمن بعض الطاقات الإنتاجية المتاحة العاطلة وغير مستغلة منها أراضي ومباني ومخازن وألات ومعدات بعضها صالح للعمل وبعضها صدرت له قرارات تكمين ولم يتم بيع بعضها حتى تاريخه معظمها مهلك دفتريا بالكامل .
 - بلغ رصيد حساب المشروعات تحت التنفيذ في ٣٣٥,٣٤١ نحو ٢٠٢٣/٩/٣٠ مليون جنيه وقد تضمن ما يلى:-
 - نحو ١٥٩,٦٨٠ مليون جنيه قيمة المنصرف لأنشاء صومعة معدنية سعة ١٠٠ طن قمح بميناء غرب بور سعيد لشركة الرواد الهندسية الحديثة عن الأعمال الإنسانية للصومعة المعدنية بموجب عدد ١٨ مستخلص جارى ومرة تنفيذ ١٨ شهرا من تاريخ إسلام الدفعه المقدمة في ٢٠٢٢/٢/٤ ، مما يعني تأخر الشركة المنفذة في تنفيذ الأعمال المطلوبة وفقا للجدول الزمني ، شركة نيرو الالمانية لتوريد عدد ٢ شفاط قدرة ٦٠٠ طن/ ساعة للشفاط ، وشركة كامبريا لتوريد معدات الصومعة (موازين ، سيور ، لوحة تحكم) .

- وكذا نحو ٣٢٧ مليون جنيه يمثل قيمة الدفعات المقدمة المدفوعة لذات الصومعة المشار إليها وتوريد المعدات الخاصة بها ، يقابلها نحو ٧٣,١ مليون جنيه قيمة قروض طويلة الأجل مما يعادل ٢,٣٦٢ مليون دولار.

- نحو ١٦٩ مليون مشروع إعادة تأهيل صومعة رصيド ٨٥ بميناء الإسكندرية وهو يمثل قيمة المنصرف للمقاولين وال媿وردين لتوريد المعدات والقيام بالأعمال المطلوبة لإعادة تأهيل الصومعة رقم ٨٥ بميناء الإسكندرية.

- نحو ٤٠٨ مليون جنيه يمثل قيمة المنصرف لشركة الفادى للمقاولات العمومية لإعمال تطوير شبكة الصرف الصحى وصرف المطر وتوسيع شبكة مياة الشرب بشونة السواح - المناقصة العامة رقم (١٢) لسنة ٢٠٢٢/٢٠٢١ - وترتبط على طول فترة الاجراءات وعدم سرعة انها التعاقدات الى تقديم طلب من المورد بزيادة قيمة العملية وتم الاتفاق على الزيادة فى ٢٠٢٢/٩/٢٨ بنسبة ٣% لتصبح اجمالي قيمة الاعمال ٦٠٧٧ مليون جنيه وحتى تاريخه لم يتم الانتهاء من الاعمال المطلوبة والاستلام الفعلى لها .

ظهور رصيـد حساب استثمارات طولية الأجل في ٢٠٢٣/٩/٣٠ نحو ٤٢١ مليون جنيه وقد تضمن ما يلى :

- نحو ٦ مليون جنيه قيمة استثمارات في سندات أوراق مالية مقابل إحتياطي سندات حكومية بينك الاستثمار القومى بعائد ٣,٥% سنويًا دون اتخاذ اجراءات قانونية بشأن استردادها .
- نحو ١٤٠ ألف جنيه استثمارات (قطاع الإسكندرية) في الشركة المتخصصة للاسكان والتعمير لعدد ١١١٧٨٥ سهم بقيمة ١,٢٥ جنيه للسهم بنسبة ٠٠٠٨% من رأس مالها ، لم تتضمن إيرادات الشركة أية عوائد عنها خلال العامين المليانين السابقين .

بلغ رصيـد المخزون في ٢٠٢٣/٩/٣٠ نحو ٧٠ مليون تم اثباته وفقاً للارصدة الدفترية ، وقد تضمن العديد من الأصناف الرائدة منذ عدة سنوات بلغت تكلفتها الدفترية وفقاً للحصر الذي تم بمعرفة الشركة نحو ٣,١٤٧ مليون جنيه ، بخلاف كمية من الأصناف قطع الغيار بمخزن المرتاج بصومعة دمياط داخل ميناء دمياط حوالي ٢٤٩ صنف (بكميات مختلفة) اصناف مرتجع التالف ، حوالي ٤٥ صنف (بكميات مختلفة) .

- لا زال يوجد العديد من البضائع المخزنة صدرت بشأنها قرارات من مصلحة الجمارك باعتبارها مهمـل وبطيئة الحركة أو على ذمة قضايا والتى تشغـل حيز من المساحات التخزينية المتاحة بالمخازن داخل دائرة الجمركـية بمناطق بور سعيد وسفاجـا والسويس لم يقم أصحابها بالأفراج عنها منذ سنوات ، الأمر الذي يؤدي إلى عدم الاستفادة من المساحات التخزينية التي تشغـلها وسوء الحالة التخزينية بالمخازن .
بلغ رصيـد حساب العملاء في ٢٠٢٣/٩/٣٠ مديـناً بنحو ١٧٧ مليون جنيه بعد خصم مجموع الأضمحلـال البالـغ ١٥,١

مليـون جنيه ودائـناً بنحو ١٢٩١ مليون جنيه وقد تضمن ما يلى :-

- نحو ٢,٢ مليون جنيه باسم العميل / محمد حسين السقـعان (قطاع بور سعيد ودمياط قيمة متاخرات فواتير تخزين مرفوع بشأنها دعوى قضائية لازالت مـتداولـة ، و تجدر الاشارة الى قيام الشركة باضافة قيمة فواتير التخزين بالكامل لحساب إيرادات النشاط الجاري والتى بلـغـت خلال الفترة نحو ١,٣٢٤ مليون جنيه دون دراسة مدى اضمحلـال مـديـونـية العـمـيل .

- تصاعد مدـيونـيات بعض العـمـلاء التخـزينـ (شركة الفتح للـشـحن بالإسكندرـية ، شـركـة بـورـسـعـيدـ للمـسـتـودـعـاتـ بـبورـسـعـيدـ ، شـركـةـ ايـهـ يـوـ جـىـ بـقطـاعـ القـاهـرـةــ)ـ خـلالـ الفـترةـ الـبـالـغـةـ ١٩,٤ـ مـليـونـ جـنيـهـ عنـ اـرـصـدـتـهـمـ اـولـ المـدةـ الـبـالـغـةـ ١٢,٦ـ مـليـونـ جـنيـهـ بـفـرقـ قـدـرهـ ٦,٨ـ مـليـونـ جـنيـهـ نـظـراـ لـعدـمـ قـيـامـهـمـ بـسدـادـ كـامـلـ المـديـونـيةـ الـمـسـتـحـقةـ عـلـيـهـمـ .

- نحو ٣,٨ مديونية العميل / فينكس لو جستيك (قطاع الاسكندرية) تتمثل قيمة الايجارية المستحقة على العميل حتى شهر اكتوبر ٢٠٢٢ حيث تم وقف التعامل معه واقامت الشركة عدة دعاوى قضائية للمطالبة بالمثل لازالت متداولة.

- نحو ١٥,٢ مليون جنيه قيمة ما امكن حصره من حسابات العملاء المتوقفة بقطاعات ومناطق الشركة المختلفة منذ سنوات مكوناً مقابلها مخصص اضمحلال بنحو ١٥,٨ مليون جنيه (التجار المصريين ، مودرن موتورز ، ايه ام ايه للخدمات الجمركية ، زمز) رغم صدور احكام قضائية نهائية بشأن بعضها لصالح الشركة ولم يتم تنفيذها.

- بلغ رصيد حسابات مدينة اخرى فى ٢٠٢٣/٩/٣٠ نحو ٣٠٢,٧ مليون جنيه وقد تضمنت ما يلى :
لم تقم الشركة بإجراء المطابقات اللازمة مع شركتى المصرية القابضة للصوامع والتخزين عن رصيدها المدين الظاهر ضمن الحسابات المدينة الأخرى وبالبالغ نحو ٧ مليون جنيه . ورصيدها ضمن حسابات الموردين الدائن بنحو ١٠,٤ مليون جنيه فى ٢٠٢٣/٩/٣٠ حيث كانت آخر مطابقة بتاريخ ٢٠١٥/٦/٣٠ ، وكذا الشركة القابضة للصناعات الغذائية الظاهر رصيدها مدين بنحو ٢,٢ مليون جنيه
نحو ٥٢٤,٩ ألف جنيه باسم البنك التجارى الدولى قيمة استهلاك كهرباء خلال الفترة بنحو ٥٣,٢ والباقي بنحو ٤٧١,٧ استهلاك الكهرباء خلال العام السابق .

- نحو ١,٧ مليون جنيه رصيد مدين وفقاً لما امكن حصره باسم بعض العاملين شاغلي وحدات السكن الإداري بمعظم قطاعات ومناطق الشركة الذين انتهت مدد خدمتهم بالإحالة علي المعاش أو الوفاة تمثل القيمة الإيجارية المستحقة عليهم مقابل تعليتها لحساب الإيرادات رغم عدم تحصيلها من البعض والمرفوع لمعظمها دعاوى قضائية صدرت لبعضها احكام لصالح الشركة ولم تنفذ دون دراسة مدى اضمحلال تلك الديون وذلك بخلاف نحو ١٧٥,٥ الف جنيه أرصدة دانتة بقطاع بور سعيد ودمياط .

- نحو ٦٣٢ الف جنيه وفقاً لما امكن حصره من أرصدة متوقفة منذ عدة سنوات (هيئة ميناء الاسكندرية ، شركة الملاحة الوطنية ٠٠٠٠) بعضها مرفوع بشأنها قضايا متداولة والبعض الآخر صدر بشأنها احكام قضائية ولم يتم تنفيذها .

- بلغ رصيد حساب النقدي والأرصدة لدى البنوك فى ٢٠٢٣/٩/٣٠ نحو ٦٦١ مليون جنيه وقد تضمنت ما يلى :
لم تتضمن الايضاحات المتممة للقوائم المالية في ٢٠٢٣/٩/٣٠ الافصاح عن قيمة فروق العملة الناتجة عن ودائع وحسابات جارية بالعملات الأجنبية ، وذلك بالمخالفة لما ورد بمعايير المحاسبة المصرى رقم (١٣) آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية فقرة رقم (٥٢) فقرة (أ) بشأن الافصاح عن مبلغ فروق العملة المعترف بها ... الخ .

- تضمنت ارصدة النقدية وما في حكمها في ٢٠٢٣/٩/٣٠ نحو ١١٦,٣٢ مليون جنيه يتمثل في :-
▪ نحو ٥٨,٧١٧ مليون جنيه قيمة الودائع المجمدة لإصدار خطابات ضمان للغير بحسابات البنوك.
▪ نحو ٥٧,٦ مليون جنيه قيمة ما امكن حصره من الودائع لدى البنوك لمدة تراوحت بين سنة ، و خمس سنوات .

- وذلك بالمخالفة لمعايير المحاسبة المصرى رقم (٤) قائمة التدفقات النقدية فقرة رقم (٧) والتي تنص يحتفظ بمكونات "ما في حكم النقدية " بغرض الوفاء بالالتزامات النقدية قصيرة الأجل وليس بهدف الاستثمار أو لأغراض أخرى وعادة لا يعتبر أي استثمار من مكونات "ما حكم النقدية" إلا إذا كان ذا تاريخ استحقاق قصير الأجل يمكن القول بأنه يمثل ثلاثة أشهر أو أقل ".

- بلغت قيمة المخصصات في ٢٠٢٣/٩/٣٠ مبلغ ٣٠٠ مليون جنيه بعد تدعيمها بنحو ٢٠ مليون جنيه خلال الفترة دون موافقتنا بالدراسة التي تم على أساسها تدعيم تلك المخصصات ونرى عدم كفايتها في ضوء

- الأغراض المكونة من أجلها ومنها فروق المطابقات مع الهيئة العامة للسلع التموينية ومطالباتها والتي تبلغ قيمتها أكثر من ٨٠٠ مليون جنيه منها ٧٢٠ مليون جنيه عن عجوزات تسويق القمح المحلي موسم ٢٠١٦ ظهر رصيد حساب الموردين في ٢٠٢٣/٩/٣٠ دانتاً بنحو ١٥١,١ مليون جنيه ومدين بنحو ٥٠٣,٧ مليون جنيه وتضمن ما يلى:
- نحو ٤٩٠,٣ مليون جنيه قيمة المبالغ المحملة على بعض موردين القمح المحلي وذلك عن عجز الاقماح المحلية موسم ٢٠١٦.
 - نحو ٢٥,٨ مليون قيمة مبالغ معلاة لصالح بعض الجهات والهيئات عن مقابل خدمات وحق انتفاع لم يتم سدادها وتسويتها ومنها ما يلى:
 - نحو ١١,٧٥٤ مليون جنيه باسم شركة كهرباء شمال الدلتا بالمنصورة قيمة استهلاك كهرباء لصومعة دمياط مستحقة ، وتقوم الشركة بالسداد تحت حساب استهلاك الكهرباء دون اجراء المطابقات اللازمة واجراء التسويات على الحسابات المختصة في ضوء معامل القدرة.
 - نحو ١٤,٠١٤ مليون جنيه باسم هيئة ميناء دمياط وبورسعيد بواقع ١٠,٤٧٩ مليون جنيه ، ٣,٥٣٥ مليون جنيه علي التوالى تمثل قيمة المستحق لها عن باقي مقابل حق انتفاع لبعض مخازن بورسعيد ودمياط داخل الدائرة الجمركية ، وذلك بخلاف نحو ١٠,٤٥٨ مليون جنيه قيمة مطالبات من الهيئة العامة لموانئ بور سعيد بشأن ايجار محطة الصب الجاف بالترخيص رقم ٥٤٧ بر صيف عباس (الخاص بانشاء صومعة الغلال) عن الفترة من ٢٠٢٢/١/١ وحتى ٢٠٢٤/٦/٣٠ ولم تقم الشركة باثبات استحقاق قيمة هذه الفواتير حتى تاريخه المراجعة .
 - بلغ رصيد الحسابات الدائنة الأخرى في ٢٠٢٣/٩/٣٠ نحو ١٩٥,٢ مليون جنيه وقد تضمنت ما يلى :
 - نحو ٨٩,٤٢٢ مليون جنيه (مبلغ ٢,٩٠٠ مليون دولار) بالإدارة العامة باسم (شراء وتطوير شفاط دمياط قيمة تعويض من شركة فونيكس للتوكيلات الملاحية والتجارية عن التلفيات بالشفاط ١٠ قدرة ٧٠٠ طن والناتجة عن ارتطام مقدمة السفينة (DIAS) على الرصيف رقم ٢٨ بميناء دمياط مدرج بالحسابات الدائنة الأخرى .
 - نحو ١٤ مليون جنيه تمثل نسبة ٢% مصاريف إدارية على نشاط النقل (النقليات المنفذة بمعرفة سيارات الشركة) عن الأعوام من ٢٠١٠/٢٠٠٩ وحتى ٢٠٢١/٦/٣٠ وتعتبر من الهيئة العامة للسلع التموينية على سدادها للشركة .
 - نحو ٣٢,٩ مليون جنيه قيمة ما امكن حصره من ارصدة متوقفة ببيانها كما يلى :-
 - نحو ١٥,٩ مليون جنيه بالإدارة العامة.
 - نحو ٨,٩ مليون جنيه بقطاع القاهرة .
 - نحو ١١٨,٤ مليون جنيه بقطاع الاسكندرية .
 - نحو ٤٠٠٢٥ مليون جنيه منطقة بورسعيد ودمياط .
 - نحو ٦,٣٠١ مليون جنيه باسم / مساهمة الشركة في التأمين الصحي تمثل قيمة المساهمة التكافلية في منظومة التأمين الصحي الشامل عن الأعوام السابقة ٢٠٢١/٢٠٢٠ ، ٢٠٢٢/٢٠٢١ ، ٢٠٢١/٢٠٢٠ ، ويحصل بذلك عدم قيام الشركة بسداد قيمة تلك المساهمة عن العام السابق وبالمخالفة لأحكام القانون رقم (٢) لسنة ٢٠١٨ ولا يتحقق التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزارة رقم (٩٠٩) لسنة ٢٠١٨ وكذلك الكتاب الدوري رقم (٤١) لسنة ٢٠١٨ الصادر من السيد رئيس مصلحة الضرائب المصرية والذي تضمن في البند الثالث منه قيام مصلحة الضرائب المصرية بتقدير ٢,٥ في الألف من جملة الإيرادات السنوية للمنشأة الفردية والشركات والهيئات الاقتصادية وفقاً لنص المادة رقم (٤٦) من اللائحة التنفيذية المشار إليه.

- بلغ صافي الربح (بعد الضريبة) في ٢٠٢٣/٩/٣٠ نحو ٣٨ مليون جنيه مقابل نحو ٢٣,٦ مليون جنيه عن نفس الفترة من العام المالي السابق بزيادة قدرها نحو ٤,٤ مليون جنيه بنسبة ٦١٪ منها وقد تبين الآتي :
- ساهمت الإيرادات العرضية الغير متعلقة بالنشاط بنسبة ٢٥٪ من مجمل الربح البالغ نحو ٨٤ مليون جنيه والبالغ قيمتها نحو ٢١ مليون جنيه والمتمثلة في نحو ١٠ مليون جنيه إيرادات وأرباح أخرى .
نحو ١١ مليون جنيه فوائد دائنة).
- أسفرت نتائج أعمال بعض الأنشطة (التفريغ والشفاطات، شحن البضائع بالسويس) عن مجمل خسائر بلغت قيمتها نحو ٣,٨ مليون جنيه .

٢٠٢٣/١١/٨٧ تحريراً في

وكيل الوزارة
نائب أول مدير الإدارة

 (محاسب / احمد فاروق عبد الحليم محمد)